السنة العاشرة المجلد: 10 العدد: 01 ص ص:80- 95
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

المرأة وجندرة الممارسة السياسية

Women and the gendering of political practice

محمد الطاهر عديلة*، جامعة المسيلة
مخبر العلوم السياسية الجديدة
mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/17 تاريخ القبول: 2024/11/08

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في تأثير الجندر على مكانة ودور المرأة في السياسة وفي الكيفية التي تحقق لها المكانة السياسية اللائقة بها، مُنطلقة من افتراض مفاده أن تحرر المرأة سياسيا ونيلها لكامل حقوقها لا يمكن أن يتحقق بدون مراجعة جذرية لمفهوم الممارسة السياسية فكريا واجتماعيا انطلاقا من وجهة نظر النساء. تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام: يبحث الأول منها في مفهوم الجندر وتأثيره على الحياة الإجتماعية، والثاني في تأثير الإنحيازات الجندرية على الممارسة السياسية، أما الثالث فيستكشف دور الجندر في إعادة تشكيل مفهوم الممارسة السياسية، والرابع يبحث في العقبات التي تحول دون ذلك. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنى الإجتماعية السائدة تؤثر بشكل سلبي على انخراط أكبر للمرأة في العمل السياسي، ولا يمكن تجاوز هذا العائق إلا بمراجعات جذرية تتعلق بالنظرة الإجتماعية للمرأة ولأدوارها في الحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الجندر، المرأة، النسوية، السياسة، الممارسة السياسية.

* المؤلف المراسل

Abstract:

This study examines the impact of gender on the role and standing of women in politics, based on the assumption that complete political emancipation of women cannot be achieved without a radical review of the concept of political practice from a woman's point of view. The study was divided into four parts: the first examines the concept of gender and its impact on social life, the second examines the impact of gender bias on political practice, the third explores the role of gender in reshaping the concept of political practice, and the fourth examines the obstacles that prevent this. The study concluded that the prevailing social structures negatively affect the greater involvement of women in political action. This obstacle can only be overcome by radical revisions related to the social view of women and their roles in political life.

Keywords: Gender, Women, Feminism, Politics, Political Practice.

مقدمة:

على الرغم من المكانة المتميزة التي أصبحت تحظى بها المرأة في عالم السياسة اليوم إلا أنها في الحقيقة لا تعكس أبدا الطموحات والأهداف التي رافعت و ضحّت ونا ضلت من أجلها النساء، فليست العبرة بعدد وحجم ومستوى المناصب والمسؤوليات التي حصّلتها ولا بنوع الميادين والمجالات التي اخترقتها وأصبحت فيها جنبا إلى جنب مع الرجل. ومع أن ذلك مهم، إلا أن التحدي الحقيقي الذي ترافع من أجله النساء هو تقويض وهدم التصور الذكوري للحياة الإجتماعية ككل وإعادة بنائه من جديد بحيث يكون للمرأة فيه حضور وإسهام موازٍ لإسهام الرجل.

تجادل النسوية -وهي حركة نضالية وفكرية في الوقت نفسه -أن طريق النضال والمطالبة بحقوق ومكانة للمرأة مساوية للرجل في جميع المجالات يبقى ناقصا إذا لم يرافقه تحرير شامل للفكر وللمفاهيم وللمعارف من هيمنة

و سيطرة الرجل، على اعتبار أن عالم الممار سة الإجتماعية بما فيها الـ سيا سية مرتبط ارتباطا وثيقا بعالم الممار سة الفكرية، وهنا يـ صبح دور الجندر محوريا من حيث أنه يعمل على كـ شف التحيزات الموجودة في عالمي الممار سة الفكرية والـ سيا سية من جهة، ويـر شد إلى الكيفيات التي نتجاوز بها هذه التحيزات من جهة أخرى.

نحاول من خلال هذه الدرا سة تفكيك العلاقة القائمة بين ثلاثية المرأة والـ سيا سة والجندر من خلال التـ ساؤل حول كيفية إعادة تـ شكيل مفهوم الممار سة الـ سيا سية للمرأة عبر ا ستخدام عد سة الجندر؟ بمعنى آخر: كيف يمكن للمرأة أو للنساء أن تمار سن الـ سيا سة انطلاقا من وجهة نظرهن؟ وليس من خلال مفهوم وقواعد الممارسة السياسية المحددة سلفا، أي من قبل الرجل؟

في الجزء الأول من هذه الدرا سة سوف نـ سلط الـ ضوء على مفهوم الجندر كأداة تحليلية يمكن من خلالها إعادة درا سة وفهم الحياة الإجتماعية و ضمنها الـ سيا سية من زاوية نظر بديلة عن الـ سائدة، أي من وجهة النظر النـ سوية. في الجزء الثاني سوف نتطرق إلى تأثير الإنحيازات الجندرية على الممار سة السياسية. وفي الجزء الثالث سوف نناقش دور الجندر في إعادة تشكيل مفهوم الممار سة الـ سيا سية. على أن نخ صص الجزء الأخير لمعرفة العقبات التي تحول دون تحقيق النسوية لهذه المهمة.

أولا: في مفهوم الجندر وتأثيره على الحياة الإجتماعية

يعتبر الجـ ندر[1] Gender من المـ فاهيم الأ ساـ سـ ية التي يـ ستـ خدمـ ها مفكرو/مفكرات النـ سوية في فهم وتحليل الظواهر الإجتماعية بـ شكل عام

[1] في العديد من الكتابات العربية تتم ترجمة "Gender" إلى عبارتي "النوع الإجتماعي" أو "الجنسانية -الجنسوية"، لكن أغلب الدراسات العربية تفضل تعريب الكلمة إلى "جندر" بدل

لاعتقادهم بأنه يتخلل كل المفاهيم والإفتراضات والتصورات والنظريات ... التي يقدمها العلماء والمفكرون والباحثون في حقل من حقول المعرفة الإجتماعية سواء بوعي منهم أو بدونه، لكن يحرصون أشد الحرص على ضرورة التمييز بينه وبين مفهوم آخر قريب منه ومرتبط به – ألا وهو الجنس Sex – قد يؤدي استخدامهما كمترادفين إلى نتائج مضللة، لذلك وجب ابتداء تبيان الفرق بينهما.

يشير مفهوم الجنس إلى "الإختلافات البيولوجية والفسيولوجية والنفسية بين الجنسين فيما يتعلق باختلاف الكروموسومات والهرمونات والأعضاء الجنسية الداخلية والخارجية" (محمد حوسو، 2009، ص80)، وهذه الإختلافات تعبر في الحقيقة عن استعدادات وخصائص طبيعية وخَلْقِية ونفسية ملازمة للإنسان من الصعب تغييرها وعلى أساسها يتم التمييز بين الذكر والأنثى[2]، وتعني أن لكل منهما أدوارا ووظائف في الحياة الإجتماعية تتناسب مع تركيبة كل منهما، قد تكون تكاملية ولكن لا تعطي البتة أفضلية لأحدهما على الآخر، بالإضافة إلى أنها لا تحدد بشكل حاسم ونهائي أدوار كل منهما في المجتمع.

بينما يعني مفهوم الجندر "مكانة اجتماعية، تسمية قانونية، وهوية شخصية". حيث أنه من خلال العمليات الاجتماعية الجندرية يتم بناء

ترجمتها، ذلك أن عبارة النوع الإجتماعي لا تعكس المعنى الدقيق للمصطلح كما يرد عند واضعيه، فالوصف الإجتماعي للنوع قد يغطي على الأوصاف الأخرى السياسية والثقافية وحتى الجنسية نفسها. وعبارة "الجنسانية" قد تضيق من إيحاءات المفهوم (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص17).

[2] نشير إلى أن هناك صفات أو خصائص بيولوجية كثيرة يشترك فيها كل من الذكر والأنثى، بل هي الطاغية، والتي تجعل منهما يسلكان أو يتصرفان التصرفات نفسها، أي التصرف كإنسان. لكن ما يصنع الفرق أو التمييز بينهما هي الصفات والخصائص التي يختلفان فيها والتي تجعلهما يسلكان أو يتصرفان تصرفات مختلفة.

التقسيمات الجنسانية والأعراف المصاحبة لها وتوقعات الأدوار بالنسبـــة للرجل والمـرأة في المؤسسات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع مثـل الاقتصاد والأسـرة والدولـة والثقـافة والدين والنظام الاجتماعي القـائم (Lorber, 2010, p15). يعني الجندر كذلك تلك الفروقات الإجتماعية بين الجنسين باعتبارها صفات مكتسبة من خلال التفاعل الإجتماعي وعلى أساسها يمكن التمييز بين "الرجل" و"المرأة"، فإذا كان الذكر يولد ذكرا والأنثى تولد أنثى -وعلى أساس ذلك تتحدد الطبيعة البيولوجية لكل منهما في مقابل الآخر -فإن الرجل لا يولد رجلا بل يصبح أو يصير رجلا والمرأة لا تولد امرأة بل تصبح أو تصير امرأة، والمجتمع الذي يعيش ويتفاعل في إطاره الذكور والإناث هو الذي يشكل ويحدد الطبيعة الإجتماعية لكل منهما في مقابل الآخر (موللر أوكين، 2009، ص7).

إذن، الجندر يعني أن المجتمع هو الذي يحدد العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم والحقوق والواجبات لكل من الرجال والنساء، وهي ليست ثابتة بل متغيرة وفقا لتغير المكان والزمان، وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى مثل الدين، الطبقة الاجتماعية، العرق، ... الخ. والجندر يؤثر على الصور النمطية التي يحملها كل من الرجل والمرأة عن نفسه وعن الآخر، وعن نمط العلاقات الممكنة بينهما، وعن السلوكيات المتوقعة من طرف كل منهما اتجاه الآخر ... وعليه فهو الذي ينشئ القواعد والأخلاقيات التي يبنى عليها المجتمع ككل (Peterson, 2004, p39).

يجادل النسويون أن الحياة الإجتماعية بكل مكوناتها مجندرة أي خاضعة لتأثير رؤية وتصور أحد الجنسين وهو للأسف الرجل، فالرجل هو الذي يصنع الواقع الإجتماعي و يحدد أبنيته ونمط العلاقات القائمة فيه وتوزيع الأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة وتحديد حقوق وواجبات كل منهما ... كل ذلك في

ظل إق صاء كبير للمرأة من أن تكون لها أي م ساهمة تذكر، وعليه سادت علاقات اجتماعية غير متوازنة بين الرجل والمرأة مما انعكس سلبا على حياتها الإجتماعية في كل الجوانب.

شهد التاريخ -عبر حقبه المختلفة وعبر مختلف الأم صار والأمكنة -أن المرأة في واقعها الإجتماعي قد تعر ضت لظلم الرجل تحت مبررات شتى، كلها صبّت في فكرة وفر ضية التفوق المطلق للرجل على المرأة، تارة با سم الطبيعة أين يمثل الرجل الق وة الجسدية والتحمل والعمل الش اق فيما تمثل المرأة رمزا للضعف والحاجة الدائمة إلى حماية الرجل، وتارة باسم الفلس ـ ـ فة حيث يمثل الرجل العقل والفكر وتمثل المرأة العاطفة والمادة، وبا سم الدين (في الم سيحية مثلا) يم ثل الر جل الطهر والك مال الروحي والأخلاقي بين ما تم ثل المرأة الخطي ئة وال شيطان، ... إلخ (الرحبي، 2014، ص ص15-16). وأ صبح هذا الواقع الإجتماعي غير ال سوي بالن سبة للمرأة مثقلا بممار سات ذكورية جعلت تحرر المرأة منه أ شبه بالم ستحيل، لكن فكرة أن هذا الواقع م صطنع ولا يرتكز على أية حتمية فكرية أو عملية تبرره جعلت النسويين يتشبثون بإمكانية تغييره.

تذهب جوديث لوربر Judith Lorber إلى أن ن ضال الن ساء في سبيل تغيير واقعهن المأساوي ونيل مختلف حقوقهن قد مر بثلاثة موجات أساسية:

- كانت الموجة الأولى في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أين سعت الن ساء لنيل مجموعة من الحقوق م ساوية لحقوق الرجل قد ن ستغرب اليوم ولا ن صدق أن المرأة كانت محرومة منها، مثل حق الإنتخاب والت صويت (و ضمنيا حق الت رشح)، حق الملكية بما في ذلك رأس المال، حق اقتراض المال، الحق في الميراث، حق طلب الطلاق والإحتفاظ بح ضانة الأطفال، حق المرافعة كمحاميات في المحاكم والإنتساب إلى هيئات المحلفين، ...إلخ. تبنت النساء في

هذه الموجة نظرية المساواة بين الجنسين التي تجد أصولها في مبادئ الفلسفة السياسية الليبرالية التي اعتبرت أن جميع الرجال متساوون أمام القانون ويتمتعون بالإمتيازات والحقوق نفسها (Lorber, p3).

-بدأت الموجة الثانية مع تأثير الكتاب الذي نشرته سيمون دي بوفوار في فرنسا في العام 1949 والمعنون بـ "الجنس الثاني" والذي جادلت فيه أن الوضع التاريخي والحالي للمرأة في العالم الغربي كان من صنع الرجال الذين انفردوا بوضع المعايير والقيم والعلاقات التي تحكم المجتمع، وبالتالي كان الرجال دائما بمثابة الفاعل اجتماعيا والنساء بمثابة المفعول به، الرجال بمثابة السادة والنساء بمثابة التابع أو العبيد، وهكذا كان الرجال دائما هم "الجنس الأول" والنساء دائمًا هن "الجنس الثاني". أصرّت دي بوفوار على أن هيمنة الرجال وتبعية المرأة ليست ظاهرة بيولوجية بقدر ما هي ظاهرة اجتماعية، إذ "لا يولد المرء امرأة، بل يصبح امرأة ... ؛ إن الحضارة ككل هي التي تنتج هذا المخلوق ... الذي يوصف بأنه مؤنث"، وعليه قدمت الحركة النسوية العديد من الاقتراحات للتغيير الاجتماعي من خلال تركيز الانتباه على الطرق المستمرة التي تكون فيها النساء أكثر حرمانًا اجتماعيًا من الرجال، ومن خلال تحليل الاضطهاد الجنسي الذي تعاني منه النساء، و كذلك من خلال اقتراح حلول شخصية وسياسية وقانونية (Lorber, p3).

-في الموجة الثالثة التي ظهرت في أواخر تسعينيات القرن العشرين تحدّت الحركة النسوية "ما يعرفه الجميع" عن الجنس والجنسانية والجندر، وعارضت فكرة إصلاح أو مقاومة النظام الأبوي وكراهية النساء في النظام الاجتماعي القائم، كما عارضت فكرة الازدواجية والتضاد بين الإناث والذكور والنساء والرجال. ودعت في المقابل إلى التمرد على الافتراضات التقليدية والأحكام القيمية التي تنتظم الحياة الإجتماعية ككل، وإلى إعادة النظر في كيفية

التعامل مع "الجندر" (النوع الاجتماعي) وكيف أنه تم بناء نظام اجتماعي غير متكافئ والحفاظ عليه (Lorber, p4).

من هنا نفهم لماذا يراهن الن سويون على مفهوم الجندر كأداة أ سا سية في تحليل وإعادة ت شكيل كل المفاهيم والت صورات التي نحملها عن الحياة الإجتماعية، ومن ثم ال شروع في بناء واقع اجتماعي جديد يعيد الإعتبار للمرأة بوصفها الشريك الفعلي للرجل.

ثانيا: تأثير الإنحيازات الجندرية على الممارسة السياسية

تُعبّر الممارسة السياسية بشكل عام عن انخراط الأفراد (رجالا أو نساء) في الحياة ال سيا سية بأحد الأ شكال المعروفة انخراطا طوعيا وهادفا وله قدرة أو إمكانية التأثير على القرارات السياسية الحكومية، والفضاء الذي تمارس فيه السياسة يسمى بالفضاء أو الحيز العام، وهو يعبر عن المساحة أو المكان الذي يلتقي ويتفاعل فيه جميع أفراد المجتمع دون تمييز أو إق صاء، وهو يختلف عن الفضاء الخاص الذي يُعبر عن المكان الذي تمارس فيه الخصوصيات.

تقليديا وتاريخيا جرى ربط الف ضاءات العامة في كل المجالات -بما فيها السياسية - بالرجل، واعتبرت السياسة وإدارة الشأن العام وتدبيره شأنا ذكوريا خال صا، فتولي ال سلطة وتقلد المنا صب ال سيا سية والإدارية في الدولة و صنع السيا سات العامة وتنفيذها والمشاركة السيا سة بإنشاء الأحزاب وحق الترشح وحق الإنت خاب ... إلخ ك لها من م هام ومن حق الر جل (ا لجابري، 2022، ص1)، أما المرأة فقد رُبطت وقُيدت بالمجال الخاص الذي كان يعني في أكثر الأحوال الأ سرة أو العائلة، وعلى أ سا سه تم تحديد ور سم أدوارها ووظائفها الإجتماعية التي تمثلت أ سا سا في الإنجاب وتربية الأولاد وتعليمهم ورعاية شؤون

البيت وخدمته بما فيه الزوج، والنتيجة كانت تحييد المرأة بـ شكل تام من الفضاء العام المتعلق بالسياسة.

تقليديا وتاريخيا كذلك تمت هيكلة السياسة وتشكيل قواعـ ـد ممارستها وأخلاقياتها من طرف الرجل، وذلك وفـ ـق مفهومه وتصوره عن السياسة وعن كيفيات ممارستـها وعمن يحـق لهم ممارستـها ... إلخ، فعلى سبيل المثال نجد أن مفهوما الديمقراطية والمواطنة اللذان انتـ شرا وـ سادا في عـ صر اليونان لم يعطيان أي حقوق للمرأة تتعلق بالإنخراط في الحياة الـ سيا سية أو المـ شاركة في تـ سيير الـ شأن العام، بل كانت هذه الحقوق والممار سات حكرا على الرجال. ولم تختلف الممار سات الـ سيا سية التي سادت في العـ صور التالية عما شهدته اليونان بما في ذلك عصر الخلافة الإسلامية أين استمر استبعاد المرأة وإقصائها من السياسة تحت حجج ومبررات شتـى (بيولوجية، دينية، اجتماعية، ثقافية، ...) تلتقي في مجملها حول ربط أدوارها الإجتماعية بالفضاء الخاص.

دشن العصر الحديث (ابتداء من القرن العشرين في أوروبا) بدايات محتشمة في الإعتراف بأن للمرأة حقوقا مدنية وسيا سية باعتبارها فردا فاعلا ونشطا في المجتمع، وذلك في غمرة إ صلاحات سيا سية واجتماعية قامت بها النظم والحكومات تحت تأثير الثورات التي حدثت في أوروبا -في فرنـ سا تحديدا - والتي حملت شعارات منادية بـضرورة العدل والإخاء والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، مع أن التجـسيد الفعلي لهذه الـ شعارات قد تأخر على أرض الواقع وجاء تدريجيا ولم يكتمل إلى حد الآن.

حـصلت المرأة على العديد من الحقوق المدنية والسيا سية (تتفاوت من مجتمع إلى آخر) وـ صار بإمكانها أن تنخرط في الحياة الـ سيا سية في إطار الدـ ساتير والمواثيق والقوانين التي تـ ضمن لها ذ لك، وتبوأت مـنا صب عليا في بعض الحكومات والدول (رئيـ سات دول، ورئيـ سات حكومات، ورئيـ سات أحزاب،

ووزيرات، و سفيرات ...) إلا أن هذا الإنخراط كان في ظل المفاهيم والقواعد والأخلاقيات الذكورية للسياسة، والتي ترسخت لمدة زمنية طويلة جدا وعبر أجيال متعاقبة تربت ونشأت على فكرة أن السياسة هي امتياز ذكوري، وبالتالي ما حققته المرأة عبر وعيها ونضالها وتضحياتها لم يكن إلا منحة من طرف الرجل جرى بموجبها إدماج المرأة في الحياة السياسية "الذكورية" تحت ضغط التغيرات والتحولات التي طالت المجتمعات والشعوب.

في بداية القرن الواحد والعشرين ورغم كل الإصلاحات القانونية والسياسية التي تعترف بمكانة سياسية ومدنية للمرأة مساوية لتلك المقررة للرجل إلا أن الواقع السياسي للمرأة يبقى بعيدا عن ذلك الذي حققه الرجل[3]، وبقيت طموحات النساء السياسية دون المستوى المطلوب بسبب المفاهيم والتصورات الإجتماعية التي تحملنها النساء عن حقوقهن وأدوارهن السياسية، وبسبب المفاهيم والتصورات الإجتماعية التي يحملها الرجال عن حقوق النساء وأدوارهن السياسية كذلك. فلا يكفي أن تُقرَّرَ حقوق سياسية للمرأة حتى تمارسها في ظل مجتمع ذكوري لا يزال يربط أدوار المرأة بالفضاء الخاص. في هذا الصدد، توصلت دراسة بعنوان "التحيز الجندري في تقييم المرشحين السياسيين بين الناخبين: دور دعم الحزب والتوجهات السياسية الجندرية" والتي نشرتها كل من دافني فان ديرباس ولويس آلديرينغ وإيفجي ستينفووردن في مجلة Frontiers in Political Science في العام 2022 -إلى أن جنس الناخب يؤثر على نسب تمثيل المرأة في مختلف الإستحقاقات الإنتخابية حتى وإن كان لا يشمل كل الناخبين، حيث تبين أن الناخبين الجمهوريين في الولايات المتحدة

[3] على سبيل المثال، يشير التقرير الصادر عن الإتحاد البرلماني الدولي (Inter Parliamentary Union) إلى أن نسبة حصول المرأة على مقاعد في المجالس النيابية (البرلمانات) على المستوى العالمي لسنة 2022 لم تتعد نسبة الربع من إجمالي المقاعد النيابية. (https://n9.cl/klobx, 2 p)

الأمريكية يف ضلون ال سيا سيين الرجال، بينما يف ضل عدد كبير من الديمقراطيين وناخبي حزب الخضر النساء (Pas DJvd, Aaldering L and Steenvoorden E, 2022, p11). وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو أن المهمة الأ صعب بالن سبة للن ساء من أجل افتكاك المكانة والدور ال سيا سي اللائق بهن تتمثل يف إقناع الرجل بأن المرأة هي شريك مساوٍ له يف الفضاء العام السياسي.

ثالثا: دور الجندر في إعادة تشكيل مفهوم الممارسة السياسية

إن غياب المرأة عن الممارسة السياسية -أو على الأقل الحضور الباهت مقارنة بالحضور الطاغي للرجل -لا يتعلق بضعفها العقلي (الفكري) [4] أو عدم قدرتها على ممارسة السياسة أو لعدم كفاءتها يف ذلك أو لأنها ليست مبدعة يف إيجاد حلول لما تعانيه المجتمعات من م شكلات ترتبط بال سيا سة، فمن هذه الناحية أثبتت المرأة وجودها وكفاءتها يف جميع ا لمجالات التي اقتحمتها مثل التعليم والطب والهندسة والصناعة والفلاحة والنقل والصيد ... إلخ، وإنما يتعلق السبب الرئي سي لذلك بالمفاهيم والت صورات الجندرية القائمة يف المجتمع وبالبنى الإجتماعية والتقاليد والأعراف والقيم والأخلاقيات والسلوكيات وتوزيع الأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة ... والتي تمارس تأثيرا حاسما يف أن تظل المرأة بعيدة عن الحضور القوي والفاعل يف ممارسة السياسة. لذلك فإن التحدي الذي يجب أن ترفعه الن ساء من أجل أن تَ ضْمَنَّ ح ضورا مميزا وفاعلا يف ال سيا سة موازيا لحضور الرجل يتمثل يف مجموعة من التغييرات تتم على مستوى:

[4] تؤكد النسوية الليبرالية على أن النساء لهن القدرة العقلية نفسها التي يتمتع بها الرجال ولا فرق بينهما، وبالتالي فمن هذه الناحية للمرأة القدرة الكافية على القيام بكل ما يقوم به الرجل يف شتى المجالات، بما يف ذلك السياسة تفكيرا وممارسة.

- التصورات الإجتماعية التي تحملها المرأة عن نفسها وعن الرجل: وهنا ينبغي على المرأة أن تنزع عنها الرداء الإجتماعي الذي ألبسها إياه الرجل وتعمل على إعادة تشكيل هويتها الإجتماعية بالمعنى الذي تكون فيه شريكا فعليا للرجل في المجتمع.
- التصورات التي يحملها الرجل عن المرأة: ويتم هذا عن طريق إقناع الرجل بان المرأة هي شريكته في المجتمع وليست تابعة له، وبالتالي يجب عليه أن يقبل وأن يتعود على وجود المرأة بجانبه في كل المجالات بما فيها السياسية (محمد حوسو، 2009، ص80).
- إعادة تعريف الفضاء العام ومكوناته: يتعلق الأمر هنا بتحرير المرأة من الفضاء الخاص الذي وضعت فيه وإدماجها في الفضاء العام بوصفها شريكا للرجل، وهنا يصبح الفضاء العام مكانا رحبا يسع الجميع دون تمييز خاصة على أساس الجنس. إن القبول بالمرأة كشريك فعلي للرجل في الفضاء العام المتعلق بالسياسة يعتبر أولى الخطوات في ضمان ممارسة سياسية فعلية للنساء أو على الأقل يتيح فرصا سياسية متكافئة بين الرجال والنساء (كارول وزيريللي، 2010، ص22).
- البنى والتقاليد والأعراف وتأثيرها على القيم والأخلاقيات والسلوكيات: في الحقيقة هذه البنى والتقاليد والأعراف قد تم بناؤها ووضع معاييرها من طرف الرجل في غيبة المرأة التي كانت مستبعدة ومقصاة كفاعل في الحياة الإجتماعية، ومعلوم أن هذه البنى الإجتماعية تمارس تأثيرا حاسما على القيم والسلوكيات السائدة في المجتمع، وبالتالي لا يُتوقَّعُ أن تنجح المرأة في حجز مكانة سياسية مساوية لمكانة الرجل في ظل البنى القائمة، وعليه فإن مهمة النساء الأولى هي تحرير هذه البنى من هيمنة التصورات الذكورية وإعادة بنائها من جديد بما يعكس حقيقة أن نصف المجتمع هم نساء.
- توزيع الأدوار والوظائف السياسية: حقوق المرأة السياسية ليست منحة من الرجل ولا من المجتمع وليست مكتسبة بل هي حقوق أصلية طبيعية، وينجم عن ذلك أن أدوارها ووظائفها السياسية تحدد في ضوء

هذه الفكرة وفي ضوء التفاعلات الإجتماعية التي تحدث بينها وبين الرجل. معنى ذلك أن الأدوار والوظائف الـ سيا سية للمرأة هي مبنية اجتماعيا وليـ ست معطاة مـ سبقا، تـ صنعها وتحددها وفق إرادتها وطموحاتها وأهدافها الـ سيا سية وذلك طبعا في حدود ما تتيحه لها شراكتها للرجل في هذا المجال.

- إعطاء المرأة فر صة المـ ساهمة في صنع قواعد اللعبة الـ سيا سية عوض إدماجها في اللعبة القائمة: وهذا يعني ضرورة مراجعة المفاهيم وقواعد الممار سة الـ سيا سية الـ سائدة بما يجعلها متحررة من أي نزعة أو تـ صور ذكوري خالص. يتـ ضمن تحقيق هذا الأمر العمل على مـ ستويين: الأول تـ ضمين المفاهيم وقواعد الممار سة الـ سائدة وجهة نظر النـ ساء، الثاني إتاحة الفر صة أمام النساء لإ ضافة مفاهيم وقواعد جديدة تنبني عليها الممارسة السياسية.
- مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الممار سة الـ سيا سية: ويشمل ذلك ضرورة تهيئة وتوفير الظروف المنا سبة التي يقتـ ضيها هذا المبدأ. يتضمن ذلك تجسيد النقاط السابقة.

رابعا: عقبات على الطريق

تواجه النـ ساء تحديات وعقبات هائلة في سبيل تحقيق أهدافهن المتعلقة باحتلال المرأة مكانة في الـ سيا سة مـ ساوية لمكانة الرجل، منها ما يتعلق بالممار سات والتقاليد والبنى الإجتماعية الـ سائدة ومنها ما يتعلق بالمفاهيم والأفكار والأطر الثقافية والتربوية التي تعكس وتغذي في الوقت نفـ سه عالم الممارسة. يمكن تلخيص بعض التحديات فيما يلي:

- فـ صل مفهوم الجندر عن مفهوم الجنس والزعم أن هذا الأخير ليس له تأثير يذكر على توزيع الأدوار والوظائف الإجتماعية هو إلغاء وتهميش وتجاوز لكثير من الاعتبارات الدينية والأخلاقية والمنطقية والواقعية التي بُني ورَ سَا عليها المجتمع لقرون عديدة، وبالتالي فإن الدعوة إلى

تحطيم هذه الفروقات بين الجنسين يمكن أن يجر المجتمعات إلى صور من الفوضى والإختلال من جميع الجوانب.

- هل يمكن للمرأة أن تبني مفاهيمها وتصوراتها عن الحياة الإجتماعية والسياسية بعيدا عن المفاهيم والتصورات التي قدمها الرجل؟ وهل ما ستقدمه المرأة من وجهات نظر سيكون مكملا أو متقاطعا أو متعارضا مع ما قدمه الرجل؟ وما الذي يضمن أن لا تتطرف المرأة ضد الرجل وتعيد ممارساته نفسها، أي أن سعيها إلى إلغاء الهيمنة الذكورية قد يؤدي بها إلى فخ الوقوع في الهيمنة الأنثوية؟ وكم تحتاج المرأة من وقت للقضاء على آثار ممارسات ذكورية عمرها يزيد عن أكثر من عشرين قرنا من الزمن؟
- البنى الإجتماعية القائمة وتوزيع الأدوار والوظائف: كيف يمكن تغييرها؟ وبأية وسائل وطرق؟ هل تملك المرأة من القوة ومن أوراق الضغط ما يمكنها من خوض هذه المعركة؟ وإلى أي مدى تستطيع أن تصمد في مواجهة المعارضة والمقاومة التي سوف تلقاها من الرجل في هذا المجال؟
- التقاليد الإجتماعية والأنساق الثقافية والتربوية المبنية على الأسبقية الذكورية (الأبوية): لا يمكن الحديث عن تحرر المرأة في مجال السياسة وهي ترزح تحت قيود الأبوية اجتماعيا (الأسرة) وثقافيا وتربويا ودينيا ... إلخ، حيث يقع على عاتق النساء خوض المعركة على كل هذه الجبهات وهنا تتعقد المهمة وتصبح أكثر صعوبة.
- اختلاف بنيات السياسة القائمة وتقاليدها وثقافاتها وقيمها وقواعدها: إذا كانت المرأة في ظل النظم السياسية الديمقراطية التي تتيح هامشا كبيرا من التجسيد الفعلي للحقوق المدنية والسياسية للمرأة ولحرياتها العامة قد توصلت إلى أن الأطر والمفاهيم السياسية القائمة لا يمكنها أن تكفل وتضمن مساواة تامة بين الرجل والمرأة من حيث تكافؤ الفرص في الممارسة السياسية فإن مهمة النساء أصعب بكثير في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لم تضمن هذه الحقوق والحريات للرجال

فما بالك بالنساء، وعليه فإن التحديات والعقبات التي تواجهها المرأة في هذا المجال تختلف باختلاف المجتمعات والشعوب التي تعيش فيها مما يحتم ضرورة أن تتواءم وتتكيف الحلول والطرق والنضالات مع طبيعة هذه التحديات والعقبات، فالأهداف المختلفة تستوجب طرقا مختلفة لتحقيقها.

خاتمة:

لعب الجندر أو النوع الإجتماعي تاريخيا دورا حاسما في تشكيل السياسة فكرا وممارسة، وأدى الإنحياز الجندري لصالح الرجل إلى تحييد المرأة من الفضاء العام المتعلق بالسياسة وحصر أدوارها ووظائفها الإجتماعية في الفضاء الخاص المتعلق أساسا بالأسرة، إلا أن الوعي المتزايد لدى المرأة بضرورة أن تفتك المكانة المناسبة لها في جميع مجالات الحياة بما فيها السياسية قد حقق لها - عبر نضالها وتضحياتها -مركزا متقدما على لائحة الوظائف والأدوار الإجتماعية التي أصبحت تضطلع بها، بل وأضحت تتمتع بمكانة مساوية للرجل خاصة من الناحية التشريعية والقانونية.

غير أن التجسيد الفعلي لهذه المكانة المساوية يطرح مشكلة حقيقية تتعلق بالذهنيات والتقاليد والبنى الإجتماعية التي مازالت تصطبغ بصبغة ذكورية خالصة وتؤثر بشكل مباشر على الحياة الإجتماعية ككل، وعليه لا يمكن الحديث عن تحصيل كامل لحقوق المرأة ولحرياتها ولانخراطها الفاعل والكامل في الحياة السياسية إلا باستكمال عملية التحرر من الهيمنة الذكورية فكريا واجتماعيا.

تقتضي عملية التحرر هذه مراجعات فكرية جذرية تمس منظومة المفاهيم والمبادئ والقيم التي تتبنى عليها الممارسات السياسية السائدة بحيث تدمج وجهة نظر النساء فيها، هذا أولا، وثانيا العمل على تغيير النظرة الإجتماعية السائدة

للمرأة ولأدوارها في الحياة السياسية بحيث يتم رفع كل القيود الإجتماعية التي تحول دون تساوي الفرص بين الجنسين في خوض جميع الإستحقاقات السياسية.

قائمة المراجع:

أوكين، سوزان موللر. (2009). النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، لبنان: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

الجابري، عفاف. (2022). استعادة المساحات العامة: سرديات ومقاربات نسوية من سوريا حول المشاركة السياسية، تاريخ الإسترداد (2023/03/27) من bit.ly/3xMwWpQ.

الرحبي، مية. (2014). النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق: الرحبة للنشر والتوزيع.

كارول، سوزان ج و زيريللي، ليندا م ج. (2010). التحديات النسوية أمام العلوم السياسية، في: ميرفت حاتم وآخرون، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة شهرت العالم، مصر: مؤسسة المرأة والذاكرة.

عصمت، محمد حوسو. (2009). الجندر: الأبعاد الإجتماعية والثقافية، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (2020). الدليل المرجعي: المصطلحات والمفاهيم الأساسية وتمارين تدريبية حول الجندر، الأردن: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

DJvd Pas, AALDERING L and STEENVOORDEN E. (2022). Gender bias in political candidate evaluation among voters: The role of party support and political gender attitudes, Frontiers in Political Science, volume 4, issue 921252.

INTER PARLIAMENTARY UNION. (2022). Women in parliament in 2022 The year in review, Redemption date (30/03/2023) from: https://n9.cl/klobx.

LORBER, Judith. (2010). Gender Inequality: Feminist Theories and Politics, UK: Oxford University Press.

PETERSON, Spike. (2004). Feminist Theories Within, Invisible To, and Beyond IR, Brown Journal of World Affairs, Volume (X) , Issue 02.